

تسويق المنتجات الزراعية في سورية

2- مرحلة الاقتصاد الموجه والدعم الحكومي / 1958-1985 / في سورية

اتخذت السياسات الزراعية خلال الفترة الأولى من هذه المرحلة طابعاً سياسياً وتحولاً بنيوياً شاملاً تم فيه توزيع أراضي أملاك الدولة والأراضي المستولى عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي على الفلاحين، وتم إعادة تنظيم العلاقة الإنتاجية بين أرباب العمل من جهة والمزارعين والعمال الزراعيين من جهة ثانية وفق قانون العلاقات الزراعية، كما تم تأسيس المنظمات الشعبية والتعاونيات الزراعية وإحداث مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية .

وكان من الأهداف الأساسية لهذه السياسات الزراعية خلال هذه المرحلة ضرورة الاستفادة الكاملة من الموارد الزراعية الطبيعية خاصة المياه والأرض، حيث تم التوسع في إقامة المشاريع الزراعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة منها السدود ومشاريع الري ومشاريع استصلاح الأراضي المحجرة، وتم تشجيع البحوث العلمية الزراعية والإرشاد الزراعي، كما انفردت الدولة من خلال المصرف الزراعي التعاوني بتقديم القروض الزراعية بمختلف أشكالها وأجالها بشروط ميسرة، وكان الدعم الحكومي للقطاع الزراعي خلال هذه الفترة سياسة واضحة ودائمة، وذلك من خلال دعم المنتجات بإعطاء الأسعار التشجيعية للمنتجين خاصة المحاصيل الاستراتيجية والصناعية، ومن خلال دعم مستلزمات الإنتاج .

لقد ساهمت هذه السياسة خلال الفترة المذكورة مساهمة فعالة ومؤثرة في تطوير الإنتاج الزراعي بمجمله في سورية مركزة على تنمية السلع الزراعية الاستراتيجية الغذائية منها كالحبوب والفواكه والمحاصيل الصناعية كالشوندر السكري والقطن، كما ساهمت في رفع دخل الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم واستقرارهم في الأرض إلا أنه يمكن القول من ناحية أخرى بأن عدداً من السلبيات قد برز خلال هذه الفترة تتمثل في تحمل الدولة لأعباء كبيرة جراء سياسة الدعم للإنتاج الزراعي ومستلزماته على حد سواء .

3- السياسات الزراعية في سورية منذ عام 1986 وحتى الآن

اتسمت هذه المرحلة بتعميق إيجابيات المرحلة السابقة وتلافي سلبياتها، والبدء في التكيف والإصلاح الاقتصادي بما يتماشى والمتغيرات المستجدة على الساحتين العربية والدولية وبصفة خاصة في المجالات الآتية:

أ- رفع الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج الزراعي .

ب- حرية تسويق المحاصيل الزراعية باستثناء المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب والقطن والشوندر السكري والتبغ التي مازال تسويقها وإلزامية تسليمها للمؤسسات الحكومية المختصة قائماً.

ج- تشجيع القطاع الخاص والمشارك في مجال الإنتاج الزراعي، وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي (المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986).

د- التوسع في تخصيص الموارد المالية اللازمة لزيادة الإنتاج الزراعي، وتطوير البنية التحتية التي تخدم هذا الهدف، وزيادة حجوم الإقراض والتمويل الموسمي والإئمائي للمزارعين .

هـ- إصدار القانون رقم /10/ لعام 1991 وتعليماته التنفيذية الناظم لاستثمار أموال المواطنين العرب السوريين المقيمين والمغتربين ورعايا الدول العربية والأجنبية في المشاريع الاستثمارية ضمن إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة .

لقد كان للسياسات الزراعية خلال هذه الفترة والفترة السابقة انعكاسات مهمة في تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وتحويل الاقتصاد الزراعي السوري من اقتصاد العجز في إنتاج السلع الزراعية إلى اقتصاد الكفاية ثم إلى اقتصاد الفائض في معظم السلع .

4- التوجهات المستقبلية في السياسات الزراعية والتسويقية السورية

إن المتغيرات المتسارعة التي أصابت النظام الاقتصادي العالمي وطبيعة عملية التنمية وتنامي احتياجاتها المستمر، يجعل من الضروري وضع السياسات الزراعية والتسويقية المستقبلية بشكل تتمتع معه بالقدر الكافي من المرونة لمجابهة متطلبات المرحلة القادمة، ويقف استكمال برامج الإصلاح الاقتصادي الجاري والاستمرار بها على إحداث التغيرات الهيكلية الضرورية في البنى الاقتصادية والمؤسسية القائمة التي تستند على المحاور الآتية :

أ- تكثيف الجهود نحو استكمال الإصلاحات المؤسسية التي تستهدف تطوير وتسهيل عمليات التغيير التكنولوجي في أنماط الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة عبر الاستمرار في :

- تطوير البحوث العلمية الزراعية وتوفير مستلزماتها .
- التوسع في الخدمات الإرشادية وتطوير نظم الاتصال مع المزارعين .
- تأمين مستلزمات الإنتاج اللازمة بالكميات والنوعيات والأوقات المناسبة .
- إدخال النظم الحديثة في استغلال الموارد المائية واستعمالات الأراضي .
- تطوير الإنتاج والسعي إلى الحصول على مردود أعلى في وحدة المساحة .

ب- التركيز على المفاهيم البيئية في الإنتاج الزراعي عن طريق الاستخدام المتوازن للموارد الزراعية والحد من التلوث والوصول إلى الإنتاج الزراعي النظيف بيئياً .

ج- التوسع في البنية الهيكلية الإنتاجية الجاذبة للاستثمار الزراعي في الريف ، وتأمين فرص العمل الكافية للسكان الريفيين للحد من ظاهرة الهجرة للسكان الريفيين إلى المدينة وترك العمل الزراعي .

د- دمج المرأة الريفية في عمليات التنمية باعتبارها عنصراً مهماً في عملية الإنتاج الزراعي .

هـ- التوجه نحو التوسع في التعليم الزراعي الفني وإعداد الكوادر الزراعية المؤهلة على أسس علمية عصرية.

و- توسيع فرص مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات الزراعية والتسويقية وتفعيل دوره في عملية التنمية واتخاذ القرارات الهادفة إلى تطوير الإنتاج وتشجيعه على زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي .

ز- تطوير آليات التسويق القائمة والسعي لزيادة كفاءتها وتشجيع التصدير للمنتجات الزراعية .

ح - تحديث النظم والقوانين الحالية بما يتوافق والتطورات التي أصابت الاقتصاد السوري عموماً والزراعي على وجه الخصوص .

ثانياً - تسويق المنتجات الزراعية عبر المؤسسات الحكومية في سورية

فيما يلي أهم المؤسسات الحكومية التي تعمل في مجال تسويق السلع الزراعية الرئيسية :

1- المؤسسة العامة للسكر

أحدثت المؤسسة العامة للسكر بالمرسوم التشريعي رقم /1446/ لعام 1975، وقد حدد المرسوم اختصاص هذه الشركة بإنتاج وتطوير وصناعة السكر ومشتقاته، والإشراف على الشركات العامة القائمة والمشاريع المتعلقة بهذه الصناعة في إطار خطة الدولة الاقتصادية، وقد باشرت هذه المؤسسة أعمالها اعتباراً من 1/ 10 / 1975 .

وتقوم هذه المؤسسة والشركات التابعة لها بإنتاج مادة السكر الأبيض والخميرة بصورة رئيسة، وتعمل المؤسسة على تصنيع الشوندر السكري المنتج محلياً وتكرير السكر الخام المستورد، ويتبع هذه المؤسسة العديد من المعامل وهي : معمل سكر حمص ، معمل سكر عدرا ، معمل سكر الغاب ، معمل سكر الرقة ، معمل سكر مسكنة ، معمل سكر تل سلحب ، معمل سكر دير الزور .

والهدف من إنشاء هذه المعامل هو تحقيق كفاية القطر من مادة السكر الأبيض وتصدير الفائض عن حاجة القطر، إلى جانب توفير القطع الأجنبي / العملة الصعبة / عن طريق الاستغناء عن استيراد السكر بنوعيه الأبيض والخام ، والاعتماد على تصنيع الشوندر السكري المنتج محلياً .

الأهداف الرئيسية للمؤسسة

أ- تأمين حاجة القطر من السكر الأبيض والخميرة والكحول والمساهمة في تأمين حاجة القطر من المواد المنتجة الأخرى .

ب- الاستغناء عن استيراد السكر الخام والأبيض وتوفير القطع الأجنبي .

ج - التخلص من تقلبات أسعار السكر العالمية الناتجة عن عدم استقرار الإنتاج العالمي لمادة السكر زراعية الأصل .

د - تنشيط زراعة الشوندر السكري في القطر وتطويرها عن طريق تطبيق دورة زراعية واستخدام الآلة الزراعية ومنجزات العلوم الحديثة .

هـ - المساهمة في تطوير الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها من خلال تأمين الأعلاف عند زراعة الشوندر السكري والمنتجات الثانوية التي ترافق عملية التصنيع / المولاس . نقل الشوندر ./

و - زيادة فرص تشغيل اليد العاملة ورفع مستوى التأهيل لدى العمال ، حيث أن المعمل الواحد يوفر العمل لـ 450 / عاملاً بشكل دائم و/ 175 / عاملاً موسمياً .

تسويق الشوندر السكري في سورية

يتم بيع الشوندر السكري بموجب عقود اتفاق بين المنتجين وبين المؤسسة، ويحدد في العقد المبرم بين الشركة والمنتج المساحة الواجب زراعتها من هذا المحصول لكل منتج، وذلك في ضوء طاقة المصانع ومعدل الإنتاج لكل هكتار أو دونم .

وتجدر الإشارة إلى أن العقد بين الشركة والمنتج ينص على مواصفات معينة من نقاوة المحصول من التراب، وتقطيع الرؤوس بشكل أفقي ومستوي، وألا يقل سمك الجذر عن 3 / سم، كما تقوم الشركة بتقديم البذار لكافة المنتجين، وتعين الشركة وقت البذار والقطاف والاستلام، أما أثمان المحصول فيتم دفعها في مدة لا تتجاوز 15 / يوماً من تاريخ الاستلام بعد أن تحسم المبالغ التي استنفها المنتج مقدماً على منتوجه .

2- مؤسسة حصر التبغ والتنباك

هي مؤسسة إنتاجية ذات طابع اقتصادي، وتشمل نشاطاتها الإشراف على زراعة وتصنيع وتجارة التبغ والتنباك، وتعمل تبعاً لذلك على تحسين الإنتاج وتطويره بما يزيد من دخل الفلاح ويرضي ذوق المستهلك ويوفر للدولة مزيداً من الإيرادات المتاحة لتغطية نفقات التنمية في سورية .

تسويق التبغ في سورية

لقد حُصر حق التسويق وتصنيع التبغ في إدارة حصر التبغ والتنباك، وتمر عملية تسويق التبغ في المراحل الآتية :

أ- بعد أن يجف المحصول لدى المزارعين ويبدأ في أكياس من الخيش يسلم إلى إدارة الحصر بوساطة لجان شراء تأخذ لها مراكز معينة ضمن الرقعة الزراعية لتسهيل الأمر على المزارعين من حيث نقل المحصول وقبض ثمنه، ويبدأ عمل اللجنة من الشهر العاشر من كل عام .

ب - بعد شراء المحصول وبصورة متتالية تشحن التبوغ يومياً إلى أقرب مركز للتجميع حيث تتوفر جميع الوسائل الفنية لتخزين التبوغ وتخديرها إلى أن يحين موعد تصنيعها أو تصديرها .

ج - بعد فرز المحصول من قبل الخبراء وكبسه في بالات، فمنه ما يعد للاستهلاك المحلي ومنه ما يعد للتصدير، تشحن هذه التبوغ إلى محطة التعقيم، ثم تعود إلى المستودعات المخصصة للتخزين والمجهزة برفوف خشبية توضع عليها بالات التبغ على طبقات حسب ارتفاع المستودعات، وتقسم مستودعات التخزين إلى قسمين الأول مختص بالتبوغ المعدة للاستهلاك المحلي، والقسم الثاني للتبوغ المعدة للتصدير.

تحدد إدارة حصر التبغ والتبناك المساحات المزروعة بموجب تراخيص تمنح للمزارعين، كما تسلم المزارع نوع البذار الواجب زراعته بما يتفق مع نوعية الأرض والمناخ، وبعد ذلك تجري عملية تقدير الإنتاج قبل قطافه وتقدر الكميات الواجب على كل مرخص تسليمها للإدارة مع ملاحظة زيادة أو نقصان بمعدل 10% عن الكميات المقدره، وإذا صدف أن نقصت الكمية المسلمة عن الكمية المقررة بـ 25% ولمدة سنتين يحرم المزارع من الترخيص ولا يحق له زراعة أي نوع من أنواع التبوغ.

المرجع

الجوجو نبيل، عليو محمود (2015) - مبادئ التسويق الزراعي. منشورات جامعة تشرين، كلية الزراعة، 229 صفحة، (اقتباس ص 163 - ص 172).